الصباح الاقتصادية
12
العدد 2647 - السنة التاسعة
الأربعاء 22 ربيع الأول 1438 - الموافق 21 ديسمبر 2016
Wednesday 21 December 2016 - No.2647 - 9th Year

بشأن الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية

الهاشل: الالتزام بالحوكمة يرسخ الثقة بالقطاع المصرفي على الصعيد المحلي والدولي

- التعليمات الجديدة تواكب التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية
- التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

محمد الهاشل

- التعليمات الجديدة توفر المزيد من فرص العمل المثمرة للشباب الكويتي
- مهلة زمنية حتى نهاية 2017 لاستيفاء البنوك لمتطلبات العمل بالتعليمات الجديدة

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بانه في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشيا مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2016/12/20 إصدار تعليمات بشأن «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية» وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية، لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخي 6/15 و 2003/6/19 في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتكون مكملة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012.

وأضاف المحافظ ان إصدار هذه التعليمات يأتي في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو 2003 المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

وأشار المحافظ إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية هي ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي، الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الشرعية وحوكمتها في البنك الإسلامي. لذا تتضمن التعليمات الجديدة أطرًا مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسئوليات كل من هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي.

وأضاف المحافظ بأن هذه التعليمات الجديدة مرتبة ضمن مجموعة من الفصول الرئيسية لحوكمة الرقابة الشرعية، حيث بدأت بالتعريفات ثم تناولت المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية، ثم تناولت مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من إشراف ومسئولية ومساءلة وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية في إطار حوكمة الرقابة الشرعية، واستقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، ومعايير الكفاءة والملاءمة فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية والخبرات لأولئك الأعضاء، ومتطلبات سرية المعلومات التي ينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مراعاتها، بالإضافة إلى التناسق بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتوافقهم في تقديم الآراء والفتاوى للبنك. كما أشار المحافظ إلى أن هذه التعليمات قد تضمنت محوري التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ونطاق وأهداف التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى شروط ومؤهلات المدققين الشرعيين اللازمة للقيام بعملية التدقيق الشرعي.

وبين المحافظ أنه يتعين على البنوك الكويتية الإسلامية البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء متطلبات تطبيق هذه التعليمات منذ تاريخ صدورها، وعلى أن يكتمل ذلك في موعد غايته 2017/12/31 ليبدأ العمل بتلك التعليمات إعتبارا من 2018/1/1. ويتعين على البنوك الكويتية الإسلامية تزويد بنك الكويت المركزي بتقرير ربع سنوي يتضمن السياسات والإجراءات والخطوات التي اتخذتها في سبيل استيفاء متطلبات تطبيق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية لديها، مع ضرورة أن تُظهر هذه التقارير تطورات وخطوات ملموسة باتجاه الالتزام الكامل بتطبيق هذه التعليمات خلال الفترة المشار إليها.

وأكد د. الهاشل أن إلتزام البنوك الكويتية الإسلامية بتطبيق هذه التعليمات كجزء من معايير الحوكمة السليمة يعتبر من مقومات ترسيخ الثقة بالقطاع المصرفي ككل على الصعيد المحلي والدولي وهو ما يترتب عليه تحسين البيئة التشغيلية للبنوك الكويتية الإسلامية والقطاع المصرفي والمالي المحلي وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة. وضمن ذلك أشار الدكتور الهاشل إلى أن زيادة إهتمام البنوك الكويتية الإسلامية بالجوانب المختلفة للرقابة الشرعية، وعلى النحو الذي تجسده التعليمات الجديدة التي أعدها وأصدرها بنك الكويت المركزي بشأن حوكمة الرقابة الشرعية يتيح المزيد من فرص العمل المثمرة للشباب الكويتي لدى وحدات القطاع المصرفي والمالي الإسلامي. وفي هذا الصدد تبرز أهمية مخرجات مراكز العلوم الشرعية المالية ككلية الشريعة في جامعة الكويت والدور الذي تلعبه التعليمات الجديدة لحوكمة الرقابة الشرعية في تعزيز أهمية تلك المخرجات، الأمر الذي إرتأى معه بنك الكويت المركزي التواصل مع جامعة الكويت بهذا الخصوص.

وبالإضافة إلى ذلك أبرز المحافظ الدور الذي تلعبه التعليمات الجديدة لحوكمة الرقابة الشرعية وزيادة إهتمام البنوك الكويتية الإسلامية بالرقابة الشرعية في تعزيز مكانة وإحترافية التدقيق الشرعي وترسيخ ريادته محليا وإقليميا وعالميا.

واختتم الدكتور محمد الهاشل تصريحه بتأكيد حرص بنك الكويت المركزي على بذل الجهود المكثفة لخلق الأجواء الملائمة لمواصلة ريادة وإرتقاء العمل المصرفي الكويتي الإسلامي وهي جهود تحظى بالتقدير والثناء على المستوى العالمي كما تبت ذلك بتنظيم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للمؤتمر العالمي عال المستوى بعنوان «المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي» بتاريخ 11 نوفمبر 2015، إضافة إلى الجهود الأخرى لبنك الكويت المركزي في هذا المجال ومنها مشاركاته في العديد من الفعاليات التي تنظمها محافل محلية وعالمية متخصصة وتدعو بنك الكويت المركزي لها.

المرزوق يترأس الاجتماع الـ 97 لمجلس وزراء «أوابك» بالقاهرة

اعلنت وزارة النفط الكويتية ان وزير النفط عصام المرزوق سيغادر البلاد اليوم على رأس وفد رسمي متوجها إلى القاهرة لرئاسة الاجتماع الـ97 لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) الذي سيعقد الخميس المقبل. وقالت الوزارة ان الاجتماع سيستعرض التوصيات المرفوعة من المكتب التنفيذي للمنظمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها كمشروع الميزانية التقديرية للمنظمة لعام 2017 وتقرير تعيين مدقق حسابات المنظمة. وذكر البيان ان الاجتماع سيستعرض ايضا تقرير حول الأوضاع البترولية العالمية ونتائج تحكيم جائزة (اوابك) العلمية لعام 2017 بالإضافة الى بحث اوضاع معهد النفط العربي للتدريب المتواجد ببغداد. واضاف انه من المقرر استعراض التقارير الخاصة بنشاط الأمانة العامة ومشاركاتها والفعاليات التي نظمتها وكذلك الدراسات التي انجزتها خلال 2016 فضلا عن التقرير السنوي عن نشاط الشركات المنبثقة عن المنظمة في 2015 وفي النصف الأول من 2016. وذكر البيان ان الوفد المرافق للوزير المرزوق يضم سفير دولة الكويت لدى القاهرة محمد الذويخ ووكيل وزارة النفط بالوكالة رئيس الدورة الحالية للمكتب التنفيذي للمنظمة الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح ومدير ادارة التخطيط والعلاقات الدولية بالوكالة فؤاد العجمي ومراقب العلاقات العامة ومراقب الإعلام البترولي بالإنابة الشيخة نماضر خالد الأحمد الصباح.

أبو خوصة: 13 مليار دينار انفاقاً رأسمالياً للقطاع النفطي في خمس سنوات

قال نائب العضو المنتدب للمالية في مؤسسة البترول الكويتية سعد أبوخوصة ان الإنفاق الرأسمالي للقطاع النفطي تجاوز في السنوات الخمس الماضية 13 مليار دينار كويتي.

واضاف أبوخوصة ان مؤسسة البترول الكويتية تحرص في رؤيتها على الارتقاء بأداء القطاع النفطي وتعزيز مكانته عالميا من خلال النمو في أنشطتها النفطية وتحقيق التكامل فيما بينها.

وأوضح ان الخطة الخمسية للمؤسسة وشركاتها خطة طموحة في ظل تضمنها تنفيذ العديد من المشاريع الرأسمالية العملاقة التي من أهمها مشروع الوقود البيئي الذي قطع شوطا كبيرا في التنفيذ ومشروع مصفاة الزور ومرافق استيراد الغاز المسال وبناء 8 ناقلات.

وذكر انه اضافة إلى هذه المشاريع هناك العديد من مشاريع الاستكشاف والإنتاج التي تشمل إنشاء عدد من مراكز التجميع وتطوير النفط الثقيل والغاز الحر وكذلك تنفيذ مشاريع التكرير والبتروكيماويات داخل وخارج دولة الكويت.

عمومية «الافكو» تقر توزيع 5 في المئة أرباحا نقدية عن 2016

جانب من العمومية

اقرت الجمعية العمومية لشركة (الافكو) لتمويل شراء وتأجير الطائرات توزيع 5 في المئة من القيمة الأسمية ارباحا نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2016 بواقع 4ر8 مليون دينار كويتي.

وقال نائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي للشركة احمد الزين في تصريح للصحفيين عقب اجتماع الجمعية ان (الافكو) حققت 1ر14 مليون دينار ارباحا صافية بواقع 3ر15 فلس للسهم الواحد خلال 2016.

واوضح الزين ان ايرادات الشركة ارتفعت الى 69 مليون دينار في حين زادت حقوق المساهمين بنسبة 18 في المئة لتبلغ 258 مليون دينار وزادت الاصول بنسبة 21 في المئة الى 853 مليون دينار.

وعن الاداء التشغيلي افاد ان (الافكو) اضافت 14 طائرة الى اسطولها عن طريق شراء محفظة طائرات مع عقود ايجار قائمة من شركات تأجير اخرى وعن طريق الشراء واعادة التأجير على شركات خطوط الطيران.

وذكر ان (الافكو) وقعت ايضا عقد تأجير مع طيران الهند لـ14 طائرة جديدة ذات تكنولوجيا حديثة موضحا انه سيتم البدء بتسلمها مطلع العام المقبل.

ولفت الزين الى زيادة حجم اسطول الشركة الى 59 طائرة حاليا مضيفا انه تهدف الى زيادة حجم محفظة الطائرات الى 100 طائرة بنهاية العقد الحالي.

واكد ان الشركة لن تتأثر بعمليات زيادة الفائدة الحالية حيث ان المستأجر هو من يتحمل في النهاية تكلفة التمويل بسبب طبيعة العقود التي تكون ثابتة او متغيرة وفق الاتفاق مع العميل.

واشار الى دخول مؤسسة الخليج للاستثمار كمساهم استراتيجي في (الافكو) من خلال استثمار نحو 30 مليون دينار مبينا ان الشركة باعت اربع طائرات من اسطولها تماشيا مع استراتيجيتها في التخارج من بعض الطائرات المتقادمة في العمر.

واضاف ان (الافكو) انشأت شركة تابعة لها في إيرلندا لتوسيع عملياتها في السوق الامريكي الذي يعد من اكبر اسواق تأجير الطائرات التي لم تستغلها الشركة بسبب القيود المتعلقة بالضرائب.

وتأسست (الافكو) عام 2000 وادرجت في بورصة الكويت عام 2006 وتقوم بتمويل شراء الطائرات وتأجيرها وتقديم خدمات الادارة والتسويق والخدمات الاستشارية المتعلقة بمجال صناعة الطيران.

«صانع السوق» سيحدث نقلة نوعية في تعاملات البورصة

«السعري» ينجو من الهبوط بواقع 10.6 نقطة

تباين مؤشرات البورصة

اغلقت بورصة الكويت تداولات امس الثلاثاء على ارتفاع مؤشرها السعري بواقع 10ر6 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5667 نقطة بينما انخفض الوزني و(كويت 15) 2ر55 و 9ر7 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 11ر3 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 151ر8 مليون سهم تمت عبر 3518 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 0ر306 دينار).

وكانت أسهم شركات (السلام) و(البيت) و(بوبيان د ق) و(المدينة) و(رمال) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (المساكن) و(رمال) و(الرابطة) و(بحرية) و(بوبيان د ق) الأكثر ارتفاعا.

وتوقع اقتصاديون كويتيون ان يوفر نظام (صانع السوق) نحو 25 مليون دينار كويتي سيولة متداولة يوميا في سوق الكويت للاوراق المالية ما سيعزز ثقة المتعاملين المحليين والاجانب بالبورصة.

وقال الاقتصاديون ان (صانع السوق) سيحدث نقلة نوعية في تعاملات البورصة باعتباره احدى الوسائل الهامة التي تستهدف تعزيز السيولة وتحسين الكفاءة وتفعيل الأدوات المالية.

واكد عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح التعليمية) سليمان الوقيان ان خطوة تفعيل نظام (صانع السوق) ستؤتي ثمارها من خلال توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة او اكثر طبقا للضوابط التي اصدرتها هيئة اسواق المال.

وقال الوقيان ان نظام (صانع السوق) يستهدف ايجاد نوعا من التوازن بين الارتفاعات او الانخفاضات غير المبررة لأسعار الاسهم داعيا إلى ضرورة توفير جميع المعلومات المتداولة المتعلقة بالشركات التي يعمل عليها النظام حتى يكون هناك قيمة مضافة.

من جهته قال رئيس مجموعة (النمش العالمية) علي النمش ان فكرة (صانع السوق) كانت موجودة في الثمانينات لكنها كانت محصورة بين ثلاث شركات مملوكة للهيئة العامة للاستثمار.

واضاف النمش ان القواعد الجديدة جعلت الباب مفتوحا امام الشركات التي ترى في نفسها المقدرة على لعب دور (صانع السوق) في بورصة الكويت مشددا على ضرورة ضخ أموال جديدة لتوفير اكبر قدر من السيولة في السوق.

بدوره دعا رئيس مجلس الإدارة في شركة (مجموعة الأمان للصيرفة) نايف العنزي إلى ضرورة قيام الجهات المعنية بتهيئة كافة السبل المناسبة لـ(صانع السوق) لتفعيل دوره الحقيقي فضلا عن ضخ اموال جديدة واستحداث ادوات مالية ومنتجات استثمارية جديدة.

واكد العنزي ان نجاح النظام سيتوقف على مدى تهيئة المناخ المناسب للاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى بورصة الكويت بشكل خاص.

وعن اداء جلسة اليوم فقد شهدت حركة التداول في بورصة الكويت تركيزا من جانب المتعاملين والمحافظ المالية على الاسهم متدنية القيمة التي لا تتخطى مستوياتها السعرية 100 فلس.

وطالت المضاربات والضغوطات البيعة العديد من الأسهم المتداولة في حين ساهمت بعض الأسهم الراكدة في تحريك بعض مؤشرات قطاعات محددة.